د.ناجي صادق شراب*

دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحزبية في إسرائيل

مقدمة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في ضوء مجموعتين من الاعتبارات: أولهما اعتبارات أكاديمية ترتبط بالبحث في دور الأحزاب الصغيرة في تشكيل الحكومات الائتلافية في النظم البرلمانية كالنظام السياسي الإسرائيلي، وثانيهما اعتبارات عملية ترتبط بالتطورات السياسية، والتغيرات الاجتماعية في إسرائيل، وما قد تفرزه من تحولات في الخارطة السياسية للأحزاب السياسية الإسرائيلية ومشاركتها في تكوين الائتلافات الحكومية.

هذا وتعتبر دراسة الأحزاب الدينية ودورها في تشكيل الحكومات الإسرائيلية من الأهمية، نظراً لدور الدين في السياسة الإسرائيلية من ناحية، ولتنامي دور الأحزاب الدينية، وزيادة عدد المقاعد التي تشغلها في الكنيست الإسرائيلي من ناحية أخرى، وهو ما ينبئ عن تحولات جذرية في تراتبية الأحزاب السياسية الإسرائيلية، وذلك في ضوء تراجع دور الأحزاب الكبيرة، وظاهرة انتشار الانشقاقات الحزبية.

وتزداد أهمية الدراسة في الوقت الراهن مع تنامي دور الأحزاب الدينية كقوة سياسية لا يمكن تجاهلها عند تشكيل أي ائتلاف حكومي.

وتكتسب الدراسة أهمية من زاوية أخرى إذ أنها تساهم في التعرف على حقيقة دور الأحزاب الدينية، ومن ثم زيادة فهم آليات صنع القرار السياسي الإسرائيلي، وبناءً عليه لا بد من الوقوف على دور هذه الأحزاب للوقوف على كيفية صنع القرار السياسي في ظل الحكومات الائتلافية. أضف إلى ذلك أن الدراسة تتيح التعرف على طبيعة البنيان الاجتماعي والسياسي في إسرائيل، حيث أن النظام السياسي الإسرائيلي ما هو إلا انعكاس لخصائص وبنية النظام الاجتماعي والذي يتسم بالتعددية بين طبقاته، الأمر الذي ينعكس على بنية النظام السياسي الإسرائيلي، خصوصاً إذا ما عرفنا أن النظام الانتخابي النسبي المعمول به في إسرائيل يتيح الفرصة للأحزاب الصغيرة أن تمثل في الكنيست. وهكذا

* أستاذ العلوم السياسية المشارك كلية الآداب - جامعة الأزهر

يمكن لأية قوة اجتماعية أو دينية أن تتحول إلى قوة سياسية من تشكيل حزب سياسي يمثلها. ومن السهل عليها أن تحصل على نسبة الحسم وهي ٥ر١٪ من مجموع أصوات الناخبين.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل الدور السياسي الذي تمارسه الأحزاب الدينية في إسرائيل كنموذج للأحزاب الصغيرة، وقد اعتمدت في ذلك على مؤشر مشاركتها في الائتلافات الحكومية منذ العام ١٩٥٠م وحتى العام ١٩٩٩م، أي من الكنيست الأولى إلى الخامسة عشرة، وذلك للوقوف على تتبع دورها السياسي، وتطوره، مقارنة بالأحزاب الأخرى، وهو ما يسمح بإمكانية التنبؤ بدورها في المستقبل.

وإذا كانت الدراسة تهتم بتحليل وتفسير الدور السياسي للأحزاب الدينية، فإنه من المهم في السياق نفسه إبراز المقصود بهذا الدور، إذ أنه يشير إلى تخطي الدور التقليدي المتمثل في تقديم الخدمات المادية والدينية والتعليمية إلى أدوار جديدة تتبنى فيها القضايا السياسية القومية والخارجية. وقد يدفع هذا الدور السياسي إلى إعادة وخلط أوراق اللعبة السياسية الإسرائيلية، ومن جانب آخر ينبغي ملاحظة أن هذا الدور قد يدفع بها إلى أن تلعب دور المساند أو المعارض أو دور المشارك، وذلك استناداً إلى طبيعة الحزب المسيطر على الائتلاف الحكومي، ومدى الاستجابة للمطالب السياسية للأحزاب الدينية، ما يزيد من احتمالات سيطرة الاتجاهات الدينية واليمينية المتشددة على سياسات أية حكومة إسرائيلية في المستقبل.

ويمكن أن نلخص السؤال الرئيسي للدراسة، والأسئلة الفرعية عنها فيما يلي:

ما هي طبيعة وأبعاد الدور السياسي الذي تلعبه الأحزاب السياسية الدينية في السياسة الإسرائيلية؟ كيف تدرك القيادات الدينية لدورها السياسي؟ ما هي العوامل السياسية التي تساهم في تنامي دور هذه الأحزاب؟ ما هي الآليات التي تعتمد عليها هذه الأحزاب في الوصول إلى السلطة السياسية؟ وأخيراً ما هي الاحتمالات المستقبلية لدور الأحزاب الدينية؟ هل يتجه نحو التصاعد أم التراجع أم الثبات؟ وتتيح الدراسة من خلال الإجابة على هذه التساؤلات فهماً أكبر لطبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل.

وتبرز الدراسة الاحتمالات المختلفة للدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب الدينية الإسرائيلية، وهذه الأدوار تتأرجح بين ثلاثة أدوار هي: كمتحكمة في الميزان السياسي، حيث يرجح انضمامها إلى أحد الائتلافات الحزبية الفائزة فرصة تشكيل الحكومة على حساب ائتلاف آخر له نفس الفرصة.

أما الدور الثاني فهو إمكانية تشكيل الحكومة وذلك في حال عجز الحزبين الكبيرين عن تشكيل الحكومة، أو في حال بروز قيادات دينية قادرة على استقطاب تأييد الرأي العام.

أما الدور الثالث هو قيامها بدور المساند، أي أن تصبح أداة مساندة للأحزاب الكبيرة في تشكيل الحكومة.

ويتوفر هذا الدور بسيادة نظام حزبي مسيطر، وبانخفاض حدة المنافسة الحزبية، وبرغبة الأحزاب الصغيرة في المشاركة وهو النظام الذي ساد إسرائيل حتى العام ١٩٧٧م، وهي الفترة التي ساد فيها

فوز الليكود عام ١٩٧٧: تحول في البنية الحزبية في اسرائيل.

هيمنة تكتل المعراخ. وفي حال النموذج الإسرائيلي، الاحتمال الأول أكثر تطبيقاً، وقد يستبعد الدور الثاني والثالث، ويعزى السبب إلى إلغاء انتخاب رئيس الوزراء بطريقة مباشرة، وإلى سيادة ظاهرة التعددية والانشقاقات الحزبية، وتطبيق نظام الانتخابات النسبي الذي يوفر الفرصة للأحزاب الصغيرة أن تفوز ولو بمقعد واحد في الكنيست.

وتستهدف الدراسة أيضاً إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين الدور السياسي للأحزاب الدينية والنظام الحزبي السائد في إسرائيل. وعموماً يرتبط دور الأحزاب الدينية بثلاثة اتجاهات:

- تطور النظام الحزبي.
- سيادة الاتجاهات الدينية.
- النظام الانتخابي.
- وكذلك احتمالات التسوية والصراع مع الفلسطينيين.

وبعبارة أخرى تحاول الدراسة الوقوف على تطور تأثير الأحزاب الدينية من خلال تتبع الائتلافات الحكومية، وإبراز أهم المراحل التي شكلت نقطة تحول في دورها، وربط ذلك بالتطورات السياسية والاجتماعية الداخلية، ومن ثم سيتم تقسيم الدراسة إلى المراحل الزمنية التالية:

١٩٥٠ – ١٩٦٥

١٩٦٥ – ١٩٧٧

١٩٧٧ – ١٩٩٢

١٩٩٢ – ١٩٩٩

ويؤكد دارسو النظام السياسي الإسرائيلي على الدور المحوري الذي تلعبه الأحزاب الدينية في السياسة الإسرائيلية. ويقصد بالمفهوم اليهودية الأرثوذكسية، ويشير هذا المفهوم إلى الأحزاب الدينية الثلاثة: المفدال، والحزب الديني القومي، وأغودات إسرائيل[١]، وقد نجحت هذه الأحزاب في فرض مظاهر القانون الديني اليهودي (هلخاه Halacha) على كافة جوانب المجتمع الإسرائيلي مثل يوم السبت وشئون الزواج والطلاق ومستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

استند تصنيف الأحزاب الدينية قبل العام ١٩٤٨م على أساس موقفها المعارض من الصهيونية، وفي الفترة ما بين ١٩٤٨–١٩٦٧ أخذ التقسيم على أساس التمييز بين ما هو ديني وعلماني. واليوم يقوم على أساس دورها كجماعات ضغط لها اهتمام قليل بالسياسة وكأحزاب سياسية معنية بشؤون الاقتصاد والأمن والهجرة.

دور الأحزاب الدينية في تكوين الائتلافات الحزبية

يتوقف دور الأحزاب الدينية في إسرائيل على أكثر من عامل: أولاً طبيعة النظام الانتخابي المعمول به، وثانياً بنية النظام الحزبي الإسرائيلي، وثالثاً الدور المحوري الذي يلعبه الدين في السياسة الإسرائيلية. فمن ناحية يتيح النظام الانتخابي النسبي للأحزاب الصغيرة أن تحصل على نسبة الحسم وهي ١ر٥٪ لكي تحصل على مقعد واحد في الكنيست، أما النظام الحزبي الإسرائيلي فيساعد كذلك على إعطاء دور أكبر للأحزاب الصغيرة، فحتى العام ١٩٧٧م ساد نظام الحزب المسيطر، وفي ظل عدم وجود معارضة قوية، على اعتبار أن الحزب المسيطر هو المنقذ للأمة[٢]، ولذلك اقتصر دور الأحزاب الدينية على دور المساند، وحدث بعد ذلك التاريخ تحولٌ في البنية الحزبية، وذلك بفوز الليكود في انتخابات العام ١٩٧٧، مما مهد لبروز نظام الحزبين الكبيرين مع وجود أحزاب صغيرة أخرى[٣]. وفي ظل هذا النظام تزايد دور هذه الأحزاب للقيام بدور الترجيح لأحد الحزبين الكبيرين، وتزايد هذا الدور مع تنامي الاتجاهات الدينية اليمينية، وترجم هذا التزايد في زيادة عدد المقاعد التي حصلت عليها كما سيأتي توضيحه لاحقاً. وإذا ما استمر هذا الاتجاه في الصعود فمعناه أن تتحول الأحزاب الدينية إلى دور المرجح لحزب على آخر، وهو ما يعني أن تشكل الأحزاب الدينية قوة سياسية لا يمكن تجاهلها في أي تشكيل حكومي إسرائيلي في المستقبل.

وابتداءً، أشير إلى الأسباب التي تفسر قوة الأحزاب الدينية:

١– سيطرة التيارات الدينية على النمط الحياتي في إسرائيل.

٢– قيام بعض الأحزاب الدينية بتوزيع التوراة في الاحتفالات العامة.

٣– نشوء المؤسسات الدينية مثل الكيبوتس الديني، والمدارس الدينية.

٤– السيطرة الفعلية على بعض المؤسسات الحكومية مثل وزارة الشؤون الدينية، ودار الحاخامية.

ومن العوامل الأخرى التي تفسر زيادة دور الأحزاب الدينية انتشار ظاهرة الانشقاقات الحزبية، فمنذ العام ١٩٩١–١٩٩٢ تم إنشاء ١٨ حزباً جديداً. وشارك ٣٣ حزباً في انتخابات العام ١٩٩٩. وهذا من شأنه أن يسهم في ضعف الأحزاب الكبيرة، وتراجعها لحساب الأحزاب الصغيرة[٤].

الائتلاف الحزبي من ١٩٦٩–١٩٧٧

تتوقف الائتلافات الحزبية على عوامل ثلاثة: الحجم، والعامل الأيديولوجي، والنظام الحزبي والانتخابي.

ففي ظل نظام الحزب المسيطر يتحكم عامل الحجم في عدد الأحزاب المشاركة، إذ يقوم الحزب المسيطر بانتهاج سياسة فرق تسد، ومشاركة عدد أكبر من الأحزاب للحيلولة دون الابتزاز السياسي للأحزاب الصغيرة.

أما العامل الأيديولوجي، فيتمثل في استبعاد الأحزاب التي تشكل خصومة مع الحزب المسيطر. أما النظام الحزبي فيدفع في اتجاه الأحزاب التي تدعم الوحدة القومية. أضف إلى ذلك النظام الانتخابي الذي يشكل عائقاً أمام أي حزب بمفرده أن يحصل على الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة، ومن ثم الحزب الذي يحصل على أعلى الأصوات يحتاج إلى مساندة الأحزاب الأخرى، الأمر الذي أعطى للأحزاب الصغيرة دوراً مهماً في السياسة الإسرائيلية[٥].

ونظراً لأن الدين اليهودي يلعب دوراً محورياً في السياسة الإسرائيلية، انعكس ذلك على عملية تشكيل الائتلافات الحزبية، حيث وظفت الأحزاب الدينية عامل الدين ليصبح لها دور في عملية تشكيل الائتلافات الحزبية[٦]. وقد تأرجح دور الأحزاب الدينية الإسرائيلية ما بين المشاركة المباشرة، أو الامتناع عن المشاركة. وفي البداية كان دور هذه الأحزاب محدوداً لسببين: الأول يتعلق بموقف الحزب المسيطر الذي كان يفضل استراتيجية ائتلافات ذات حجم أكبر حتى يقلل من الابتزاز السياسي للأحزاب الصغيرة، والعامل الثاني يعود إلى الأحزاب الدينية ذاتها وموقفها من تشكيل أي ائتلاف[٧]. لذلك شكلت الأحزاب الدينية مجرد بدائل يختار بينها وبين الأحزاب الأخرى. ويتضح هذا الدور المحدود في الائتلافات الحزبية في الفترة من ١٩٥٠-١٩٦٩. كما تبينها الجداول التالية:

فكما يلاحظ من الجدولين السابقين أن حزب المفدال (اتحاد همزراحي- هابوعيل مزراحي) شارك في كل الائتلافات الحزبية الأولى، بينما امتنع أغودات عن الاشتراك بعد العام ١٩٥٢. وعمل الماباي على عدم إشراك حيروت، والحزب الشيوعي فيها. واستمرت هذه السياسة حتى العام ١٩٦٧ عندما فرضت الاعتبارات الأمنية تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة[٨]. ولذلك تشكل انتخابات العام ١٩٦٥ نقطة تحول مهمة في الائتلافات الحكومية، والجدول التالي يبين ذلك.

ورغم أن هذا الائتلاف تجاوز الحد الأدنى المطلوب وهو ٦١ مقعداً، إلا أنه يوضح أهمية حزب المفدال الذي شكل بمفرده ١١ مقعداً. فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد تحالف العمل المعراخ ٤٥ مقعداً. وهذا ما يعني استمرار تواجد المفدال في الائتلاف الحكومي، مما يمكن معه تحالف العمل من تجنب ابتزاز الأحزاب الصغيرة الأخرى. وكما يبدو من الائتلاف الحكومي العام ١٩٦٧، ظل المفدال يلعب دوراً محورياً. وظهر ذلك في الدور الذي لعبه المفدال في عودة بن غوريون إلى رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع. واقترح وقتها موشي حاييم شابيرا زعيم المفدال أن

جدول رقم (١)
نتائج انتخابات الكنيست ١٩٤٨-١٩٦٩حسب المقاعد والأحزاب

الحزب	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩
مزراحي	٤	٢					
مفدال			١١	١٢	١٢	١١	١٢
هابوعيل مزراحي	٦	٨					
أغودات إسرائيل	١٦(أ)	٣	٣	٣	٤	٤	٤
بوعالي		٦(ب)	٦				
أغودات إسرائيل (باعيلي Pai)	٣	٢	٣	٣	٢	٢	٢
مجموع الأحزاب الدينية	١٦	١٥	١٧	١٨	١٨	١٧	١٨
العمل إجمالي(ج)	٦٥	٦٠	٥٩	٦٣	٥٩	٦٣	٦٠
العموميون إجمالي(د)	٢٧	٣٢	٣٣	٣١	٣٤	٣١	٣٢
آخرون(هـ)	١٢	١٣	١١	٨	٩	٩	١٠
إجمالي	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠

جدول رقم (٢)
عضوية الأحزاب الدينية في الحكومة ١٩٤٩-١٩٧١

تاريخ الحكومة الكنيست	النسبة الدينية	أغودات إسرائيل	بوعالي أغودات إسرائيل	مزراحي	هابوعيل مزراحي وكتلة شابيرو	هابوعيل مزراحي لامفناه	هابوعيل مزراحي راش وآخرون	مستقلون
١- ٣/٤٩- ١١- ٥٠	٢٥	١		١	١			
١١- ٥٠- ٢/٥١	٢٣	١		١	١			
٢- ١٠- ٥١- ١٢- ٥٢	٣١	١	(١)[أ]	١	١ (١)	١		
١٢- ٥٢- ١/٥٤	١٢ر٥			١	١ (١)	١		
١- ٥٤- ٦/٥٥	١٢ر٥			١	١ (١)[ب]	١		
٦/٥٥- ١١- ٥٥	١٦ر٧			١	١ (١)	١		
٣- ١١/٥٥- ١٢- ٥٧	١٢ر٥			١	١ (١)	١ (١)		
١/٥٨- ١١/٥٨	١٢ر٥[ج]			١	١ (١)	١ (١)		
١١/٥٨- ٧/٥٩	٦ر٧							
٤- ١٢/٥٩- ١/٦١	٢٤		(١)	١	١ (١)	١	١ (١)	
٥- ١١/٦١- ٦/٦٣	١٨ر٧٥		(١)	١	٢	١	١ (١)	
٦/٦٣- ١٢/٦٤	٢٠ر٠		(١)	١	٢	١	١ (١)	١
١٢/٦٤- ١١/٦٥	١٨ر٧٥		(١)	١	٢	١	١ (١)	١
٦- ١/٦٦- ٦/٦٧	١٦ر٧		(١)	١	٢ (١)	١		
٦/٦٩- ١٠/٦٩	١٤ر٣		(١)	١	٢ (١)	١		
٧- ١٠/٦٩- ٨/٧٠	١٢ر٥			١	٣ (٢)			
٨/٧٠	١٦ر٧[١١]				٢ (١)	١	(١)	

يتنحى أشكول لصالح بن غوريون. وهو الأمر الذي عارضه قادة الماباي أمثال غولدا مائير. ولذلك هدد شابيرا بالانسحاب من الائتلاف إذا لم يتم إدخال جاحال إلى الحكومة وتغيير من يتولى منصبي رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع[٩]، وتطورت الأمور بتطور الأحداث آنذاك وتسلم ديان وزارة الدفاع.

ويتضح من تشكيلة الائتلاف الحزبي العام ١٩٦٦-١٩٦٧ و ١٩٦٧-١٩٦٩ أن حزب المفدال لعب دوراً مهماً ومؤثراً في عملية صنع القرار السياسي الإسرائيلي، وقد ساعد على ذلك آنذاك الاعتبارات الأمنية التي قللت من تأثير الخلافات الحزبية[١٠].

وحاول حزب المفدال تشكيل جبهة دينية من الأحزاب الدينية الثلاث بهدف تشكيل قوة انتخابية برلمانية أكثر تأثيراً، إلا أن حزب أغودات إسرائيل رفض الاستجابة خوفاً من فقدان تأييد اليهود المتدينين، إلا أن ذلك لم يؤثر على الوزن المهم للأحزاب الدينية، ويتضح ذلك من نتائج انتخابات الكنيست السابعة العام ١٩٦٩ كما هو مبين في الجدول رقم ٤.

وجاءت تشكيلة الحكومة الخامسة عشرة في كانون الاول ١٩٦٩ كما في الحكومة الرابعة عشرة وفي ١٩٧٠/٨/٦، خرجت كتلة الحيروت الأحرار عن الائتلاف على خلفية تبني موافقة الحكومة على خطة روجرز وزير الخارجية الأميركي.

ويتضح من الجدول السابق أن الأحزاب الدينية الثلاثة (المفدال- أغودات إسرائيل- بوعالي أغودات) حصلت على ثمانية عشر مقعداً، ما عكس التأييد المتزايد للأحزاب الدينية الصغيرة، وقد تجسدت قوة المفدال في مسألتين هما: وقف الإرسال التليفزيوني يوم السبت باعتباره عطلة دينية، والأمر الثاني شغل منصب نائب وزير التعليم، وبالفعل انضم إلى الائتلاف الذي جاء على الشكل التالي[١١]:

جدول رقم (٣)
تركيبة الائتلاف الحكومة
عامي ١٩٦٦-١٩٦٧ و ١٩٦٧-١٩٦٩

الحزب	نتائج انتخابات العام ١٩٦٥	الأول	الثاني
المعراخ	٤٥	٤٥	٤٥
كتلة جاحال	٢٦		٢٦
المفدال	١١	١١	١١
قائمة عمال إسرائيل «رافي»	١		
مابام	٨	٠٨	٠٨
حركة الأحرار المستقلين	٥	٠٥	٠٥
أغودات إسرائيل	٤	٠٤	٠٤
القائمة الشيوعية الجديدة	٣		
بلاد إسرائيل	٢	٠٢	٠٢
التقدم والتطوير	٢		
التعاون والإخاء	٢		٠٦
حداش	١		
الحزب الشيوعي الإسرائيلي	١		
إجمالي	١٢٠	٧٥	١٠٧

تحالف العمل	٦٠
الأحرار المستقلون	٤
جاحال	٢٦
المفدال	١٢
المجموع	١٠٢

وزادت أهمية المفدال بعد انسحاب تكتل جاحال (٢٦ مقعداً)، هذا وقد شغل المفدال ثلاث وزارات هي:

- وزارة الشؤون الدينية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية.
- وزارة الداخلية.

وثار خلاف داخل الائتلاف بسبب قضية من هو اليهودي، وهدد المفدال بالانسحاب بسبب هذه القضية[١٢]. ونظراً لتمسكه بالتقاليد الأرثوذكسية، وإرضاءً له قدمت غولدا مائير رئيسة الوزراء آنذاك اقتراحاً يحدد اليهودي بأنه ذلك الشخص الذي يولد لأم يهودية أو تحول إلى يهودية.

الملاحظ على هذه الفترة غلبة سمات الحزب المسيطر، وبدايات التحول نحو فقدان سمات هذا النظام مع انتخابات العام ١٩٧٧، وتوضح انتخابات الكنيست الثامنة والتاسعة بدايات هذا التحول، وهذا ما يوضحه الجدول التالي لانتخابات الكنيست الثامنة.

وتشكلت الحكومة السادسة عشرة، برئاسة غولدا مائير، في العاشر من آذار العام ١٩٧٤.

وشارك في الائتلاف: المعراخ، المفدال، وحركة الأحرار المستقلين. وضمت عند إقامتها ٢٢ وزيراً.

واستقالت رئيسة الحكومة في الحادي عشر من نيسان في أعقاب التقرير المرحلي للجنة أغرانات، التي قامت بالتحقيق في ظروف نشوب حرب يوم الغفران (حرب تشرين ١٩٧٣).

جدول رقم (٤)
الكنيست السابعة ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٩

التجمع	٥٦	التقدم والتطوير	٢
ح.م	٤	التقدميون	٤
غاحل	٢٦	التعاون والإخاء	٢
القائمة الشيوعية	٣	هعولام هزيه	٢
الحزب الوطني الديني	١٢	قوائم عربية	
الجديدة راكاح		المركز الحر	٢
أغودات إسرائيل	٤	عمال أغودات إسرائيل	٢
		الشيوعيون	١
			١٢

وتشكلت الحكومة السابعة عشرة، برئاسة اسحق رابين، في الثالث من حزيران العام ١٩٧٤.

وشارك في الائتلاف كل من: المعراخ، راتس، حركة الأحرار المستقلين، القوائم العربية.

وانضم المفدال إلى الحكومة في الثلاثين من تشرين الأول، وخرجت راتس من الائتلاف في السادس من تشرين الثاني العام ١٩٧٤. عند إقامة الحكومة كانت تضم ١٩ وزيراً، وبعد انضمام المفدال إلى الحكومة وخروج راتس أصبح عددهم ٢١ وزيراً.

واستقالت الحكومة في الثاني والعشرين من كانون الأول العام ١٩٧٦، على خلفية امتناع المفدال عن التصويت على نزع الثقة وإقالة وزرائها من الحكومة. طرح حجب الثقة أغودات إسرائيل بسبب تدنيس حرمة السبت الذي وقع، على ما يبدو، في حفل أقيم في قاعدة سلاح الجو.

ويبدو من عدد المقاعد أن الليكود حصل على ٣٩ مقعداً. مقارنة بـ ٢٦ مقعداً في انتخابات العام ١٩٦٩. وهو ما يعني توجه أصوات المستوطنين، وفي الجيش إلى حزب الليكود [١٣]. وفسر ذلك على أنه شكل من أشكال الاحتجاج ضد الحكومة [١٤]. وعلى الرغم من خسارة المفدال، وتراجع نصيب الأحزاب الدينية من ١٨ مقعداً إلى ١٥ مقعداً، فقد زاد تأثيرها مقارنة بوزن تكتل المعراخ الذي خسر خمسة مقاعد. وحدد المفدال شروطه للانضمام للحكومة في: تعديل قانون العودة، وقصر عملية التحول إلى اليهودية على المذهب الأرثوذكسي، وضم جاحال إلى الحكومة، والدعوة إلى إجراء انتخابات عامة قبل التنازل عن أراضٍ في الضفة الغربية [١٥]. وعندما رفضت مطالب المفدال، اتجهت غولدا مائير إلى الأحزاب الأخرى المتوافقة معها أيديولوجياً وجاء تشكيل الائتلاف الحكومي على النحو التالي:

- المعراخ ٥١
- المفدال ١٠
- القوائم العربية ٣
- الأحرار المستقلون ٤

إلا أن حزب المفدال فضل المشاركة في الحكومة لاعتبارات تتعلق بالأمن الوطني وحرصاً على مصالح دوائره الانتخابية بعد أن تراجع عن موقفه من قضية من هو اليهودي.

ويلاحظ على هذه الانتخابات استمرار نظام الحزب المسيطر، رغم زيادة وزن حزب الليكود، ما قيد من قدرة المفدال على المساومة، وشغل المفدال في ذلك الائتلاف ثلاث وزارات هي: الداخلية والشؤون الاجتماعية والشؤون الدينية، وشارك في كافة لجان الكنيست. وعين أحد أعضائه نائباً لرئيس الكنيست. وشغل العضو دافيد غلاس منصب رئيس لجنة الدستور والقضاء في الكنيست. وقدمت الحكومة استقالتها، وشكلت حكومة برئاسة اسحق رابين في ٢٢ نيسان ١٩٧٤، ولم يشارك المفدال في الائتلاف الذي جاء على النحو التالي:

- المعراخ ٥١
- حركة الحقوق المدنية ٣

الكنيست الثامنة
تركيب الكتل وتشكيل الحكومات في الكنيست الثامنة كانون الاول١٩٧٣

اسم الكتلة	عدد المقاعد
المعراخ	٥١
الليكود	٣٩
المفدال	١٠
الجبهة الدينية التوراتية	٥
حركة الأحرار المستقلين	٤
قائمة الشيوعيين الجديدة*	٤
راتس	٣
التقدم والتطوير**	٢
موكيد	١
القائمة العربية للبدو والفلاحين	١
المجموع	١٢٠

- الأحرار المستقلون ٤
- القوائم العربية ٣

المجموع ٦١

أي أن الائتلاف استند على قاعدة برلمانية ضعيفة أو ما يعرف باسم «تحالف الربح الأدنى». رغم ذلك أكد رابين على استمرار نظام الحزب المسيطر رغم فقدانه بعض عناصر قوته، الأمر الذي أدى إلى تراجع المفدال عن موقفه، والانضمام إلى حكومة رابين في ٣٠ تشرين الأول ١٩٧٤، وقدمت الحكومة استقالتها في كانون الاول١٩٧٦، على إثر امتناع المفدال عن التصويت على نزع الثقة، وإقالة وزرائها من الحكومة ودعا إلى انتخابات مبكرة في تشرين الثاني ١٩٧٧.

وهكذا أسقط المفدال الحكومة. وشكلت حكومة أقلية من:

- المعراخ ٥١
- الأحرار المستقلون ٤
- القوائم العربية ٣

المجموع ٥٨

ويفهم من ذلك أن نظام الحزب المسيطر لم يشكل قيداً على دور المفدال، وذلك سببه أزمة القيادة في الحزب المسيطر. وعليه فإن أهم التحولات في تلك المرحلة تراجع نظام الحزب المسيطر، وإفساح المجال لسيادة نظام الحزبين. وفي المقابل إذا كان المفدال قد شارك في الائتلافات السابقة، نلاحظ في الوقت ذاته نموذجاً آخر لعبه حزب أغودات إسرائيل تمثل في الامتناع عن الاشتراك في الائتلافات الحزبية، ويعزى ذلك إلى عوامل تتعلق بموقف الحزب نفسه وتمسكه بمبادئه الأيديولوجية، وخوفه من أن يفقد نقائه الأيديولوجي[١٦]، واعتبر المعراخ رمزاً للعلمانية والكفر.

وحيث أن الأحزاب الدينية ومن بينها أغودات تعتمد على الدعم المالي لتغطية أنشطتها، وتلبية مطالب مؤيديها، فقد اضطر تحت تلك الظروف إلى الخروج عن انعزاليته، ومن ثم أيد قيام الدولة اليهودية وانضم كما سبق الإشارة إلى الحكومة المؤقتة والحكومة الأولى. وعاد وانسحب لمعارضته قانون التعليم الإلزامي، الذي اقترحه الماباي وبسبب معارضته لتجنيد الفتيات اليهوديات. وظل بعيداً عن المشاركة حتى العام ١٩٧٧، وقد ساهم في ابتعاده وعدم مشاركته الطبيعة العلمانية للسياسات التي انتهجها المعراخ الحزب المسيطر، وحرصه على الحفاظ على المصالح الدينية وهو بهذا المعنى لعب دور الضابط الأيديولوجي للمفدال [١٧]. وكأنه بذلك يقوم بلعب لعبة توزيع الأدوار، يترك للمفدال المشاركة في السلطة للحفاظ على المصالح الدينية، على أن يقوم أغودات بدور المعارض حفاظاً على الطابع الأيديولوجي للحزب.

عموماً يمكن القول في هذا الصدد أن خصوصية الظاهرة الدينية في قيام دولة إسرائيل، وحرص جميع القوى والأحزاب السياسية في الحصول على نصيب من القيم والموارد، من شأنه دفع جميع الأحزاب إلى السعي للمشاركة في السلطة، وهذا ما انطبق على حزب أغودات، لينتقل من دور الانعزالية إلى دور المشاركة في الائتلافات الحزبية.

خلاصة موقف حزب المفدال وأغودات ارتبط بطبيعة النظام المسيطر الذي هيمن على السياسة الإسرائيلية حتى العام ١٩٧٧، وكذلك حرصهما على تبادل الأدوار في حماية المصالح الدينية، مع إغفال الاعتبارات الأمنية في مشاركة المفدال.

الائتلاف الحزبي من ١٩٧٧-١٩٩٢

تشكل هذه المرحلة تحولاً مهماً في بنية النظام الحزبي الإسرائيلي، حيث شكلت تراجعاً في سيطرة المعراخ كحزب مسيطر، وإلى بروز حزب الليكود من حزب معارض إلى حزب مشارك وحاكم، الأمر الذي أفسح المجال أكبر أمام الأحزاب الصغيرة، وخصوصاً الدينية للمساهمة في تشكيل الائتلافات الحزبية. ويفسر ذلك بمجموعة من العوامل تتعلق بالنظام الحزبي

نفسه، ومجموعة عوامل تتعلق بزيادة ميل الأحزاب الدينية للمشاركة. فمن ناحية نلاحظ أزمة القيادة التي بدأ يعاني منها تكتل المعراخ، وفقدانه لقوته الأيديولوجية في مقابل تنامي زعامة مناحيم بيغن وتماسك الليكود الأيديولوجي، وتقديم نفسه كأنه الحريص على الثوابت الصهيونية كأرض إسرائيل الكبرى.

أضف إلى ذلك انتشار ظاهرة التمييز الاجتماعي ضد اليهود الشرقيين، ما أفقد الحزب قاعدة عريضة من مؤيديه. إلى جانب تزايد دور القطاع الخاص ما أوجد تمايزاً اقتصادياً، وظهور شرائح اجتماعية جديدة، دفعت في اتجاه مزيد من الانقسامات الحزبية، وتكوين أحزاب سياسية جديدة تمثل هذه الشرائح الجديدة [١٨]. وكما أشرنا لاحقاً أن ذروة التراجع الحزبي بدأت مع انتخابات الكنيست التاسعة في أيار العام ١٩٧٧ والتي تراجع فيها المعراخ مفسحاً المجال لحزب الليكود ليقود الائتلاف الحزبي لأول مرة في تاريخ السلطة السياسية في إسرائيل. ويلاحظ من نتائج انتخابات الكنيست التاسعة أن حزب الليكود حصل على ٤٣ مقعداً، والمعراخ على ٣٢ مقعداً، والملفت للانتباه أن الحركة الديمقراطية من أجل التغيير أصبحت القوة الثالثة بعد الليكود والمعراخ، أي أن النظام الحزبي بدأ يتجه نحو تعدد القوى المؤثر، حيث حصلت الحركة على ١٥ مقعداً. انظر نتائج انتخابات الكنيست التاسعة كما هو مبين في الجدول :

الكنيست التاسعة
تركيب الكتل وتشكيل الحكومات
في الكنيست التاسعة ١٧ / ٥ / ١٩٧٧

اسم الكتلة	عدد المقاعد
الليكود	٤٣
المعراخ	٣٢
هديريخ هشليشيت	١٥
المفدال	١٢
الجبهة الديمقراطية للسلام	٥
أغودات إسرائيل	٤
بلاطو شارون*	١
شلومتسيون	٢
معسكر شلي	٢
القائمة العربية الموحدة**	١
عمال بلاد إسرائيل	١
راتس	١
حركة الأحرار المستقلين	١
المجموع	١٢٠

حكومة الوحدة العام ٨٤.

وتشكلت الحكومة الثامنة عشرة: برئاسة مناحيم بيغن، في العشرين من حزيران العام ١٩٧٧.

وشارك في الائتلاف: الليكود (بما في ذلك شلومتسيون)، المفدال، أغودات إسرائيل، عضو كنيست مستقل (موشي ديان)، هديريخ هشليشيت (انضمت إلى الحكومة بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٤). عند اقامتها كان عدد أعضاء الحكومة ١٣ وزيراً، وبعد انضمام هديريخ هشليشيت أصبح العدد ١٩. كان عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة عند إقامتها ٦١، وبعد انضمام هديريخ هشليشيت– ٧٦. (في أعقاب تفكك هديريخ هشليشيت انتقل غالبية أعضائها إلى المعارضة).

وتكشف نتائج هذه الانتخابات عدم قدرة أي من الحزبين الرئيسيين الحصول على الأغلبية البرلمانية المطلوبة لتشكيل الحكومة. ولذلك كان أمام الليكود أكثر من خيار: مشاركة الأحزاب الدينية، وحركة التغيير من أجل الديمقراطية حيث امتلك كلاهما ٣١ مقعداً وجاءت تشكيلة الحكومة من الأحزاب التالية [١٩]:

- الليكود ٤٣
- المفدال ١٢
- أغودات إسرائيل ٤
- قائمة دايان ١
- قائمة شارون ٢

وحصل المفدال على ثلاثة وزارات هي: الداخلية والتعليم والثقافة والشؤون الدينية، وانضمت الحركة الديمقراطية للتغيير ليصبح الائتلاف ٧٧ مقعداً. وهو ائتلاف ذو حجم كبير ساهم في تجنب ابتزاز الأحزاب الصغيرة. هذا وقد أخذ المفدال موقفاً متشدداً من مسألة الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهدد بالانسحاب من الائتلاف ما لم يتعهد بيغن بالتمسك بها، وهو ما حدث فعلاً [٢٠].

وعموماً يلاحظ على هذه الفترة امتداد اهتمام الأحزاب الدينية بالشؤون السياسية الخارجية، وتمكنها من تمرير تشريعات مثل اعفاء المرأة المتدينة من التجنيد، لكنها فشلت في تمرير قانون الإجهاض.

وتطور دور الأحزاب الدينية تمهيداً لانتخابات العام ١٩٨١، وعملت على تشكيل جبهة دينية واحدة، وهذا ما ستوضحه نتائج انتخابات الكنيست العاشرة.

الكنيست العاشرة
تركيب الكتل وتشكيل الحكومات في الكنيست العاشرة ٣٠/٦/١٩٨١

اسم الكتلة	عدد المقاعد
الليكود	٤٨
المعراخ*	٤٧
المفدال	٦
أغودات إسرائيل	٤
الجبهة الديمقراطية للسلام	٤
حركة التقاليد الإسرائيلية	٣
هتحياه	٣
تيلم	٢
شينوي	٢
حقوق المواطن	١
المجموع	١٢٠

وأقيمت الحكومة التاسعة عشرة: برئاسة مناحيم بيغن، في الخامس من آب العام ١٩٨١.

واشترك في الائتلاف كل من: الليكود، المفدال، أغودات إسرائيل، حركة التقاليد الإسرائيلية، تيلم وهتحياه (انضمت في ١٩٨٢/٦/٦). وعند إقامة الحكومة كانت تتألف من ١٧ وزيراً، ومن ١٨ وزيراً بعد انضمام هتحياه.

وبلغ عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة عند إقامتها- ٦٣ نائباً، و ٦٦ نائباً في أعقاب انضمام هتحياه. هذا واستقال رئيس الحكومة بسبب حالته الصحية.

وأقيمت الحكومة العشرون برئاسة اسحق شامير، في العاشر من تشرين الأول العام ١٩٨٣.

وكان الأعضاء في الائتلاف- مثل الحكومة التاسعة عشرة، وعند إقامة الحكومة كانت تتألف من ٢٠ وزيراً، وبلغ عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة عند إقامتها- ٦٦ نائباً.

وبتحليل نتائج الجدول السابق نلاحظ تراجع نصيب المفدال من ١٢ مقعداً إلى ستة مقاعد، وهو ما يعني خسارته لنصف مقاعده، وقد عزي ذلك إلى تفشي ظاهرة الانشقاقات الحزبية، وتراجع دور المفدال في حماية القيم الدينية، إلا أن توازن الحزبين الكبيرين الليكود ٤٨ مقعداً والمعراخ ٤٧ مقعداً، أعطى للمفدال دوراً مهماً في ترجيح كفة إحداهما في تشكيل الحكومة. ولعل ما ساعد على زيادة دور الأحزاب الدينية في تلك الفترة استبعاد قائمة تيلم ديان وهتحياه لإصرار بيغن على الانسحاب من سيناء.

وطالب أغودات إسرائيل بتعديل قانون العودة، وأيده المفدال. وحاول بيغن الجمع بين تامي والمفدال في ائتلاف واحد، ونشب تنافس حول وزارة الشؤون الدينية، وفي وجه هذه العقبات هدد بيغن بإجراء انتخابات مبكرة، وانتهت المفاوضات إلى تمرير قانون العودة، وإعادة قدسية يوم السبت، ومزيد من إعفاء النساء المتدينات، وحصول تامي على وزارة الشؤون الاجتماعية، مع تولي المفدال لوزارة الشؤون الدينية والتعليم والثقافة. وهكذا جاء الائتلاف الحكومي على النحو التالي:

- الليكود ٤٨
- المفدال ٦
- أغودات إسرائيل ٤
- تامي ٣
- هتحياه ٣

الدعاية الانتخابية لشاس لعام ٨٤.

– المجموع ٦٤

وعموماً لعبت الأحزاب الدينية دوراً مهماً في الفترة من العام ١٩٧٧– ١٩٨٢، إلا أن هذا الدور حد منه الانقسامات الاثنية والأيديولوجية التي شهدها كل من المفدال (تامي– متساد)، وأغودات (شاس). فقد طرأت تغييرات على سياسة المفدال وبنيته التنظيمية، وتشكلت في الحزب مجموعة من الكتل قام بعضها بالدور الأساسي في الانشقاق [٢١] وهي الكتلة المركزية وكتلة الشباب والكتلة من أجل توحيد الحركة وكتلة لمفنيه (من أجل التحول)، وكتلة ليكود أو تمورا (التكتل والتغيير) وكتلة الموشايف (كتلة المستوطنات التعاونية وكتلة الكيبوتس الديني وكتلة اليهود الشرقيين وكتلة التجدد الديني)، وإزاء ذلك تعرض لانشقاقين أديا إلى إضعافه برلمانياً [٢٢]، الأول العام ١٩٨١ عشية انتخابات الكنيست العاشرة بزعامة أهارون أبو حصيرا الذي أسس حزباً باسم تامي (حركة تراث إسرائيل) وفاز بثلاثة مقاعد في الكنيست العاشرة. والانشقاق الثاني بزعامة الحاخامين يوسف شبيرا وحاييم دروكمان وأسسا حزباً دعي (الحزب الصهيوني الديني، الذي اتحد مع حزب بوعالي إسرائيل).

وتعرض أغودات إسرائيل إلى انشقاقين الأول باسم تامي ١٩٨٤، والثاني دعي ديغل هتوراه (١٩٨٨). واستمر تراجع دور الأحزاب الدينية في الفترة من ١٩٨٤–١٩٨٨، وذلك في أعقاب تشكيل حكومة وحدة وطنية، ويظهر ذلك من نتائج انتخابات الكنيست الحادية عشرة كما هو مبين في الجدول التالي:

الكنيست الحادية عشرة
تركيب الكتل وتشكيل الحكومات في الكنيست الحادية عشرة ٢٣ / ٧ / ١٩٨٤

اسم الكتلة	عدد المقاعد
المعراخ*	٤٤
الليكود	٤١
هتحياه– تسوميت**	٥
المفدال	٤
الجبهة الديمقراطية للسلام– الفهود السود	٤
شاس	٤
شينوي	٣
راتس	٣
يحاد	٣
القائمة المتقدمة للسلام	٢
أغودات إسرائيل	٢
مورشا– عمال بلاد إسرائيل	٢
حركة التقاليد الإسرائيلية	١
كاخ	١
المجموع	١٢٠

وتشكلت الحكومة الحادية والعشرون: وأقيمت برئاسة شمعون بيريس، في ١٣ أيلول العام ١٩٨٤.

وتكون الائتلاف من: المعراخ، الليكود، المفدال، أغودات إسرائيل، شاس، موراشا، شينوي وأومتس. وعند إقامة الحكومة كانت مؤلفة من ٢٥ وزيراً. وبلغ عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة عند إقامتها- ٩٧ نائباً. واستقالت الحكومة قبل التناوب المقرر برئاسة الحكومة.

وأقيمت الحكومة الثانية والعشرون: برئاسة اسحق شامير، في ٢٠ تشرين الأول العام ١٩٨٦.

واشترك في الائتلاف كل من: المعراخ، الليكود، المفدال، أغودات إسرائيل، شاس، شينوي (خرجت من الائتلاف في ١٩٨٧/٥/٢٦) وأومتس. وعند إقامة الحكومة كان عدد أعضائها ٢٥ وزيراً. وبلغ عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة عند إقامتها ٩٦ نائباً.

وكما يبدو من النتائج تراجع المفدال إلى أربعة مقاعد، وأغودات إسرائيل إلى مقعدين. ويلاحظ على انتخابات الكنيست الحادية عشرة بروز قوائم جديدة مثل تامي، وشاس، وقائمة مولاشاه (التراث) وهي القائمة التي تشكلت بعد تحالف كل من بوعالي أغودات ومتساد الذي انشق عن المفدال العام ١٩٨٢، وهو ائتلاف متناقض: أحدهما وهو متساد ينتمي إلى المعسكر الصهيوني المتدين، والآخر وهو بوعالي أغودات وينتمي إلى المعسكر الصهيوني غير المتدين. وحاول المفدال أن يوحد القوى الدينية حول زعامته ولكنه لم ينجح [٢٣]. وبالنسبة للأحزاب الدينية الأخرى فاز موراتاه بمقعدين أخذهما من المفدال، وكذلك أغودات الذي فاز بمقعدين فقط وذلك لتراجع الأصوات التي حصل عليها من ٣,٧ العام ١٩٨١ إلى ١,٧ العام ١٩٨٤، ولقد وصف أحد قادة الحزب هذا الانشقاق بأنه أخطر أزمة في تاريخ أغودات إسرائيل [٢٤]. وحصل شاس على أربعة مقاعد.

وبالنسبة للأحزاب الدينية صار هناك حزبان رئيسان هما: المفدال وأغودات، إلى جانب ثلاثة قوائم هي: شاس وتامي وموراشاه.

وفيما يتعلق بتشكيلة الحكومة كان أمام شمعون بيريس زعيم المعراخ ثلاثة بدائل هي: تشكيلة حكومة ائتلافية ضيقة تشترك فيها أحزاب صغيرة متعددة، أو تشكيل حكومة ائتلافية ضيقة بزعامة الليكود تضم الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة، أما البديل الثالث فهو تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو ما تم فعلاً بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، ومعارضة الرأي العام لوجود الأحزاب الدينية في الائتلاف الحكومي.

وأجريت الانتخابات للكنيست الثانية عشرة في تشرين الثاني العام ١٩٨٨، وكالعادة حدثت انشقاقات حزبية، فبرزت قائمة ديغل هتوراه (راية التوراة) عن أغودات، وانشقاق تجمع قبائل إسرائيل عن شاس، ويوضح الجدول التالي انتخابات الكنيست الثانية عشرة:

الكنيست الثانية عشرة
تركيب الكتل وتشكيل الحكومات في الكنيست الثانية عشرة- ١١/١١/١٩٨٨

اسم الكتلة	عدد المقاعد
الليكود	٤٠
المعراخ	٣٩
شاس	٦
أغودات إسرائيل	٥
راتس*	٥
المفدال	٥
حداش- الفهود السود**	٤
هتحياه	٣
مبام	٣
تسوميت	٢
موليدت	٢
شينوي	٢
ديغل هتوراه	٢
القائمة المتقدمة للسلام	١
الحزب الديمقراطي العربي	١
المجموع	١٢٠

وأقيمت الحكومة الثالثة والعشرون: برئاسة اسحق شامير في الثاني والعشرين من كانون الأول العام ١٩٨٨.

وشارك في الائتلاف كل من: الليكود، المعراخ، المفدال، شاس، أغودات إسرائيل وديغل هتوراه . عند إقامة الحكومة كان عدد أعضائها ٢٥ وزيراً. وبلغ عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة

عند إقامتها ٩٧. وسقطت الحكومة في أعقاب حجب الثقة عنها بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٥ وقد استمرت ولايتها كحكومة انتقالية حتى إقامة الحكومة الرابعة والعشرين التي تشكلت وأقيمت برئاسة اسحق شامير، في الحادي عشر من حزيران العام ١٩٩٠.

وشارك في الائتلاف كل من: الليكود، المفدال، شاس، أغودات إسرائيل، ديغل هتوراه، الحزب لتطوير الفكر الصهيوني، هتحياه (خرجت من الحكومة بتاريخ ١٩٩٢/١/٢١)، وكتلة عضوي الكنيست المنفردين يتسحاق بيرتس وإفرايم غور. وعند إقامة الحكومة كان عدد أعضائها ١٩ وزيراً. وبلغ عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة عند إقامتها ٦٢ نائباً.

ويتضح من نتائج الانتخابات بداية زيادة الوزن النسبي للأحزاب الدينية، فقد حصلت على ١٨ مقعداً، وهي زيادة شكلت تغيراً مهماً في تشكيل الائتلافات الحزبية، وبسبب حصول الحزبين الرئيسيين المعراخ والليكود: ٣٩ و٤٠ على التوالي، وأيضاً بسبب عدم توافق حكومة الوحدة الوطنية، والاتجاه نحو تشكيل حكومة منفردة بمساندة ومشاركة أحزاب أخرى، ما أسهم في زيادة دور الأحزاب الدينية.

ومما يلفت الانتباه أيضاً في انتخابات الكنيست الثانية عشرة حصول شاس على ٦ مقاعد، مقارنة بالمفدال وأغودات، وذلك بفعل زيادة خدماتها، وتأثير زعيمها يوسف عوفاديا [٢٥]. هذا وقد تبلورت مطالب الأحزاب الدينية في زيادة تمويل المؤسسات الدينية، وتعديل قانون العودة، في حين تباينت مواقفها من الاحتفاظ بالأراضي المحتلة. وتكونت حكومة وحدة وطنية تحت ضغط الرأي العام حصلت فيها الأحزاب الدينية على أربعة مقاعد وزارية: وهي الداخلية والهجرة والاستيعاب وكانتا من نصيب شاس، أما المفدال فحصل على الشؤون الدينية، وحصلت أغودات على منصب نائب وزير للعمل والشؤون الاجتماعية.

وقد جاء تشكيل الحكومة على النحو التالي:

– الليكود	٤٠
– المعراخ	٣٩
– شاس	٥
– أغودات	٥
– ديغل هتوراه	٢
المجموع	٩٧

ويعكس الائتلاف تأثير حكومات الائتلاف الوطني على دور الأحزاب الصغيرة في ظل ما عرف بنظام الحزبين ونصف أو التعددية المعتدلة.

وانتهت هذه المرحلة بخروج المعراخ ومعه شاس وأغودات من الائتلاف. وبالنسبة للأحزاب الدينية فقد تأثرت بالانشقاقات الحزبية ما أفقدها وزنها البرلماني، ومن ناحية أخرى تأثرت بتشكيل الائتلافات الوطنية. ولعبت دور المرجح لحزب ضد الآخر، كما حدث العام ١٩٩٠، عندما

شاس العام ١٩٩٠.

رابين في انتظار نتائج الانتخابات العام ٩٤.

رجحت كفة حزب الليكود.

انتخابات العام ١٩٩٢

وقد أجريت هذه الانتخابات في أيار العام ١٩٩٢، وجاءت نتيجة الانتخابات على النحو التالي:

نتائج الانتخابات للكنيست
نتائج الانتخابات للكنيست الثالثة عشرة
ايار ١٩٩٢

اسم القائمة	عدد المقاعد
العمل	٤٤
الليكود	٣٢
ميرتس	١٢
تسوميت	٨
المفدال	٦
شاس	٦
يهدوت هتوراه	٤
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٣
موليدت	٣
الحزب الديمقراطي العربي	٢
المجموع	١٢٠

ويلاحظ في هذه الانتخابات أن قائمتا ديغل هتوراه وأغودات كونتا قائمة واحدة هي: التوراة الموحدة. ولقد كانت القضية المحورية في هذه الانتخابات هي قضية السلام، والتسوية السياسية مع الفلسطينيين. وبرز اتجاهان: أحدهما يقوده رابين يرى بضرورة تقديم تنازلات للفلسطينيين، واتجاه يقوده شامير أو الليكود والذي استبعد فيه مبدأ الأرض مقابل السلام.

وجاءت نتيجة الانتخابات لتعكس هذه التطورات، ففاز حزب المعراخ بـ ٤٤ مقعداً، والليكود بـ ٣٢ مقعداً، وهو ما يعني أن حزب المعراخ عاد ليصبح الحزب المسيطر.

وهنا لا بد من الإشارة إلى موقف الأحزاب الدينية من قضية السلام: فالمفدال عارض الحكم الذاتي، واتخذ المعراخ منه موقفاً حاسماً بأن كل حزب يريد الانضمام إلى الائتلاف عليه أن لا يفرض على المعراخ شروطاً معينة، وانقسم إلى فريقين، فريق يرفض الانضمام إلى الحكومة بقيادة المعراخ، وفريق آخر يرى العكس. وأن ذلك من شأنه أن يضر بمصالح الحزب وقدرته على تقديم خدمات لمؤيديه. ومن ناحية أخرى لم يمانع شاس من الانضمام إلى الائتلاف. والجدول التالي يوضح تركيبة وتشكيل الحكومة في

الكنيست الثالثة عشرة
تركيب الكتل وتشكيل الحكومات في
الكنيست الثالثة عشرة ٢٣ / ٦ / ١٩٩٢

اسم الكتلة	عدد المقاعد
العمل	٤٤
الليكود	٣٢
ميرتس	١٢
تسوميت	٨
المفدال	٦
شاس	٦
يهدوت هتوراه	٤
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٣
موليدت	٣
الحزب الديمقراطي العربي	٢
المجموع	١٢٠

الكنيست الثالثة عشرة:

وتشكلت الحكومة الخامسة والعشرون: برئاسة اسحق رابين في الثالث عشر من تموز العام ١٩٩٢.

وشارك في الائتلاف: هعفوداه (العمل)، ميرتس، شاس (خرجت من الائتلاف في آب العام ١٩٩٣) ويعود (انضم إلى الائتلاف في ٩/ ١٩٩٥/١). وعند إقامة الحكومة كانت تتألف من ١٧ وزيراً. وبلغ عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة عند إقامتها ٦٢ عضواً في الائتلاف + دعم من خمسة أعضاء كنيست من خارج الحكومة. في أعقاب خروج شاس وانضمام يعود، ضمت الحكومة ٢١ وزيراً، وبلغ عدد أعضاء الكنيست من خارج الائتلاف خمسة أعضاء.

تحولت الحكومة إلى حكومة انتقالية في أعقاب مقتل رئيس الحكومة في الرابع عشر من تشرين الثاني العام ١٩٩٥.

وتكونت الحكومة السادسة والعشرون: برئاسة شمعون بيريس في الثاني والعشرين من تشرين الثاني العام ١٩٩٥.

وشارك في الائتلاف كل من: هعفوداه (العمل)، ميرتس ويعود. وعند إقامة الحكومة كان عدد وزرائها ٢١ وزيراً. وبلغ عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة عند إقامتها ٥٨ عضواً في الائتلاف وخمسة أعضاء كنيست دعموا الحكومة من الخارج.

وأعادت هذه الانتخابات الأحزاب الدينية لتعلب دور المساند، وتوقف هذا الدور على طبيعة الانشقاقات الحزبية، والتغير الخارجي المتمثل في ضرورة تكوين حكومات وحدة وطنية، ما قيد من دورها، إلا أن هذا توقف على مدى التباعد أو التوافق بين الحزبين الرئيسيين: المعراخ والليكود.

انتخابات العام ١٩٩٦ - ١٩٩٩

ويوضح الجدولان التاليان نتائج الانتخابات لكل من الكنيست الرابعة عشرة والخامسة عشرة.

وكما يلاحظ من الجدولين ارتفاع عدد المقاعد التي حصل عليها حزب شاس من عشرة مقاعد في الكنيست الرابعة عشرة إلى سبعة عشر مقعداً في الكنيست الخامسة عشرة، أما المفدال فقد تراجع من تسعة مقاعد العام ١٩٩٦ إلى خمسة مقاعد العام ١٩٩٩، أما هتوراه ارتفع من أربعة مقاعد إلى خمسة مقاعد.

ويتضح لنا أيضاً أن قوة الأحزاب الدينية قد ارتفعت من ستة عشرة مقعداً العام ١٩٩٢ إلى ثلاثة وعشرين مقعداً العام ١٩٩٦ إلى سبعة وعشرين مقعداً العام ١٩٩٩. ما يعني تنامي دورها في تشكيل أي

نتائج الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة ايار ١٩٩٦

اسم القائمة	عدد المقاعد
العمل	٣٤
ليكود- جيشر- تسوميت	٣٢
شاس	١٠
المفدال	٩
ميرتس	٩
يسرائيل بعلياه	٧
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٥
يهدوت هتوراه	٤
هديريخ هشليشيت	٤
الحزب الديمقراطي العربي	٤
موليدت	٢
المجموع	١٢٠

نتائج الانتخابات للكنيست الخامسة عشرة ايار ١٩٩٩

اسم القائمة	عدد المقاعد
يسرائيل أحات	٢٦
الليكود	١٩
شاس	١٧
ميرتس	١٠
يسرائيل بعلياه	٦
تعديل- الحركة العلمانية	٦
حزب المركز	٦
المفدال	٥
يهودية التوراة الموحدة	٥
القائمة العربية الموحدة	٥
الوحدة الوطنية	٤
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٣
اسرائيل بيتنا	٤
الحلف الوطني الديمقراطي	٢
شعب واحد	٢
المجموع	١٢٠

ائتلاف حزبي، وزيادة دور الحاخامات في السياسة الإسرائيلية، وقد جاء ذلك على حساب تراجع حزب المعراخ من ٤٤ مقعداً العام ١٩٩٢ إلى ٣٤ مقعداً العام ١٩٩٦ إلى ٢٦ مقعداً تحت قائمة إسرائيل واحدة، وهي المرة الأولى التي يدخل الانتخابات فيها تحت اسم آخر. أما الليكود من ٣٢ مقعداً العام ١٩٩٦ إلى ١٩ مقعداً العام ١٩٩٩.

وقد تميزت انتخابات العام ١٩٩٦ بانتخاب رئيس الوزراء مباشرة لأول مرة، والتي فاز فيها بنيامين نتنياهو على بيريس بنسبة ٥٠,٤٪، و٤٩,٥٪ على التوالي. ولعب الدعم الديني لنتنياهو دوراً حاسماً، حيث حصل على حوالي ٩٥٪ من أصوات المتدينين، وتمكن من تشكيل حكومته بدعم ٦٨ نائباً وجاءت على النحو التالي[٢٦]:

- الليكود- غيشر- تسوميت ٣٢
- المفدال ٩
- شاس ١٠
- يهود هتوراه ٤
- إسرائيل بعلياه ٧
- الطريق الثالث ٦

وحصلت شاس على وزارات الداخلية والعمل والرفاه، وحصل المفدال على وزارتي المعارف والمواصلات[٢٧]، ويهود هتوراه على نائب وزير الإسكان وتحددت سياسة الحكومة في النقاط التالية:

- القدس عاصمة موحدة لإسرائيل.
- البقاء على الوضع الديني كما هو.
- العمل على تعديل قانون اعتناق اليهودية ويكون بموافقة دار الحاخامية.
- معارضة قيام الدولة الفلسطينية.
- اعتبار الاستيطان مهمة وطنية.
- موافقة الأحزاب الدينية على أي تشريع ديني، ما يعني إطلاق يدها للتصرف كما تشاء.

ومع ذلك وجهت الأحزاب الدينية انتقادات لنتنياهو لتوقيعه على اتفاقية واي بلانتيشن، ما دفع المفدال إلى الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة وهو ما حدث فعلاً.

وفي انتخابات الكنيست الخامسة عشرة حققت الأحزاب الدينية تقدماً ملحوظاً بحصولها على ٢٧ مقعداً وخصوصاً حزب شاس الذي حصل على ١٧ مقعداً وهو ما يعني قوة الاتجاه السفاردي للمتدينين.

وتمت انتخابات الكنيست الخامسة عشرة أيضاً وفقاً لنظام انتخاب رئيس الوزراء بطريقة مباشرة، وفاز فيها باراك عن حزب العمل على نتنياهو عن الليكود بنسبة ٥٨٪ و٤٢٪ على التوالي، إلا أن العمل تراجع من ٣٤ مقعداً في الكنيست السابق إلى ٢٧ مقعداً، والليكود من ٣٢ مقعداً إلى ١٩ مقعداً. وعمل باراك على تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة جاءت على النحو التالي:

- إسرائيل واحدة ٢٦
- شاس ١٧
- يسرائيل بعلياه ٦
- المهاجرون الجدد ٦
- حزب الوسط ٦
- شينوي ٦

ويلاحظ على هذه الانتخابات سيطرة النمط الديني على تشكيلة الحكومة، وسيطرة العقلية العسكرية.

وبسبب تعثر المفاوضات وفشل حكومة باراك في الوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين، وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية قدم باراك استقالته من منصب رئيس الوزراء، وأجريت انتخابات على المنصب بينه وبين شارون في شباط العام ٢٠٠١، وفاز فيها بشكل كبير شارون بنسبة ٦٢ر٣٩٪ و٣٧ر٦١٪ على التوالي، وعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية حافظت فيها الأحزاب الدينية على مقاعدها، وجاءت الحكومة على النحو التالي:

- الليكود ١٩
- إسرائيل واحدة (العمل) ٢٣
- يسرائيل بعلياه (المهاجرون الجدد) ٦
- يهدوت هتوراه ٥
- الحزب الديني القومي (المفدال) ٥
- الاتحاد الوطني
- شاس ١٧
- الوسط ٦
- حزب الشعب الواحد ٢

وجاء تشكيل الحكومة الإسرائيلية بائتلاف كل من حزب شينوي العلماني، وحزب المفدال (حزب ديني) وحزب الاتحاد القومي. وتولي حزب المفدال وزارتي الإسكان والشؤون الاجتماعية.

ومقارنة بالانتخابات السابقة تراجع وزن الأحزاب الدينية قليلاً إلا أنها حققت تقدماً على حساب أحزاب اليسار.

هذا ولم تبلغ النسبة مائة في المائة بسبب عدم حصول بعض القوائم على نسبة الحسم ٥ر١٪ من مجموع الأصوات.

الخاتمة

تبين خلاصة هذه الدراسة أن الأحزاب الدينية تلعب دوراً مهماً في السياسة الإسرائيلية، وفي تشكيل الائتلافات الحزبية، سواء دورها كمرجح أو مساند لأحد الحزبين السياسيين الكبيرين الفائزين، وأن دورها لا يقف عند هذا الحد، بل قد يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، ويتمثل في أن تشكيل أي ائتلاف حزبي قد يتوقف على بقائها من عدمه فيه، ويظهر ذلك في انتخابات العام ١٩٩٦، وانتخابات العام ١٩٩٩م، وفي الانتخابات المبكرة التي أجريت في كانون الثاني٢٠٠٣م.

ولعل ما ساهم في تحديد دور الأحزاب الدينية طبيعة التطور المؤسساتي الذي شهده النظام السياسي الإسرائيلي، فانتشار ظاهرة الانشقاقات الحزبية وخصوصاً في داخل الأحزاب السياسية الكبيرة، مثل كتلة المعراخ والليكود أدى إلى تشتت الأصوات، وتحولها نحو الأحزاب الأخرى الصغيرة ومنها الأحزاب الدينية.

ولا شك أن دور الأحزاب الدينية سوف يؤثر على ثبات أو تغير المتغيرات الرئيسية التي تحكم النظام السياسي الإسرائيلي، ويقصد بذلك: هل سيتجه النظام السياسي نحو تراجع أكبر في دور الأحزاب السياسية الكبيرة، ما يعني إفساح المجال أمام الأحزاب الأخرى لتلعب دوراً أكبر، وبناءً عليه إما أن تستمر الأحزاب في لعب دور المساند في ظل نظام حزب تعددي معتدل وإما أن تشهد تراجعاً في دور الأحزاب الدينية بانشقاقها وتحولها إلى الأحزاب الأخرى، وهذا في حالة هيمنة نظام الحزبين الرئيسين في إسرائيل إلى جانب الأحزاب الصغيرة، وإما أن تتجه هذه الأحزاب الدينية إلى تشكيل قوة حزبية واحدة تساهم في زيادة قوتها ومشاركتها في تحديد أي ائتلاف حزبي سيسود في إسرائيل.

وإلى جانب التطورات المؤسساتية لا يمكن إغفال الاعتبارات الأمنية وتطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتوجهات السلام النهائية، ومثل هذه الاعتبارات تدفع في اتجاه تشكيل حكومة وحدة وطنية كما هو الحال في الحكومة الحالية برئاسة أرئيل شارون، ما يقلل قدرة المساومة لهذه للأحزاب الدينية.

وهناك متغير مهم في السياسة الإسرائيلية، وهو أن دور الأحزاب الدينية ارتبط وبدرجات متفاوتة بوجود قيادات كارزمية، هذه القيادة قادرة على استقطاب التأييد العام في إسرائيل وتقلل دور هذه الأحزاب، ومن ذلك على سبيل المثال بن غوريون، واسحق رابين وبيغن، وحيث أن هذه الظاهرة بدأت تتلاشى في السياسة الإسرائيلية، فمن شأن ذلك أن يدفع في اتجاه الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب الدينية.

ومن التطورات الجديرة بالإشارة ميل الأحزاب الدينية للمشاركة في الحكومة للحصول على الدعم المادي لمواجهة مطالب واحتياجات المؤيدين لها، ما يعني التقليل من تأثير العامل الأيديولوجي، وقد تنفرد السياسة الإسرائيلية عن غيرها من النظم السياسية الأخرى بقدرتها على استيعاب القوى والأحزاب الدينية للمشاركة في السلطة السياسية، في إطار معادلة سياسية دينية ساهمت بشكل كبير في استقرار النظام السياسي لإسرائيل. وخصوصاً في السياسة الداخلية والخارجية. وتتمثل في التفاعل بين الدين والدولة، واعتبار أن الدين أحد مصادر شرعية الوجود السياسي الإسرائيلي، وتغلغل القوى الدينية حتى في داخل الأحزاب العلمانية، فلا

نتائج انتخابات الكنيست السادسة عشرة
٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٣م

اسم القائمة	عدد المقاعد	النسبة
الليكود	٣٨	٢٩ر١
العمل	١٩	١٤ر٥
شينوي	١٥	١٥
الاتحاد القومي	٧	٥ر٥
شاس	١١	٨ر٤
ميرتس	٦	٥ر١
يهدوت هتوراه	٥	٤ر٤
المفدال	٦	٤ر٢
حداش	٣	٣ر١
التجمع الوطني الديمقراطي	٣	٢ر٤
القائمة العربية الموحدة	٢	٢ر٢
عام آحاد	٣	٢ر٨
المهاجرون	٢	٢ر٢
المجموع	١٢٠	٩٥ر٩

يوجد حزب في إسرائيل يمكن أن يتبرأ من الدين اليهودي. ولذلك يشكل الدين نقطة التقاء وليس ابتعاد.

وعموماً من الصعب التكهن في ذلك للأسباب السياسية والاجتماعية والأيديولوجية للنظام السياسي الإسرائيلي بهيمنة التحول في دور الأحزاب الدينية أكثر من دور المساند للحزب المسيطر، فمن الصعب أن تتجاوز الأحزاب الدينية لعدد معين من المقاعد في الكنيست الإسرائيلي، وذلك في ضوء التعددية الحزبية والطائفية العرقية في إسرائيل.

لكن هذا لا يمنعنا من القول أن دور الأحزاب الدينية في قيام إسرائيل قد اتجه نحو لعب دور أكبر وأكثر أهمية، ومما لاشك أن الانتخابات القادمة للكنيست السادسة عشرة ستشكل مرحلة مفصلية في وضع وتركيبة الأحزاب الدينية ودورها في السياسة الإسرائيلية، سواء بالحفاظ على وزنها السياسي، أو تراجع عدد المقاعد التي تشغلها الآن أو بالحصول على مزيد من المقاعد. وهذا ما قد تكشف عنه التطورات السياسية القادمة في إسرائيل.

(١) انظر بشكل عام:

Stephen Oren, Continuity and change in Israel's Religious Parties, in Gregory. S. MahleR, ed., Readings on the Israeli Political system. (Washington: University press of America, Inc., 1982), Pp:89-108.

(٢) عبد العزيز محمود شادي، دور الأحزاب الدينية في تشكيل الائتلافات الحزبية في إسرائيل ١٩٦٩-١٩٩٢ (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية. سلسلة بحوث سياسية رقم ٧١، تشرين الاول ١٩٩٢م، ص١٠.

(٣) انظر بشكل عام على هذه التحولات:

Don Peretz "The Earth Quake- Israel's Ninth Knesset Elections", in Gregory S. Mahler, ed, Readings on the Israeli Political System, Op-cit, Pp: 239-350.

(٤) في موضوع الانشقاقات الحزبية انظر، عبده الأسدي، «الانشاقاقات في الأحزاب الإسرائيلية»، مجلة شؤون الأوسط، صيف ٢٠٠١، ص١٦٧-١٩٠.

(٥) د. فوزي أحمد تيم، النظام الانتخابي وأثره في تشكيل الحياة الحزبية في إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥م، ص٥.

(٦) د. حامد عبد الله ربيع، النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥م)، ص٢٥٤-٢٥٨.

(٧) عبد العزيز محمود شادي، مرجع سابق، ص٢٤-٢٥.

وانظر كذلك في:

Gregory Mahler and Richard Trilling, Coalition Bahavior and Cabinet formation: the case of Israel, in Gregory Mahler, op, cit, pp: 229-320.

(أ) جبهة دينية متحدة.

(ب) جبهة توراة الدينية.

(ج) ١٩٤٩، ١٩٥١، مابام، ١٩٥٥، ١٩٥٩، ١٩٦١، مباي، أحدوت، أحفودا، مابام. ١٩٦٥، مباي - اشدوت أحفودا، رافي، مابام. ١٩٦٩ - تكتل mapam - maʿi، ريشماه مملیشیت.

(د) ١٩٤٩، حيروت، الهيوبتون العموميون، التقدميون. ١٩٦١، حيروت، الليبراليون، ١٩٦٥ - ١٩٦٩، جاحال الليبراليون المستقلون، الوسط الحر.

(هـ) قوائم متفرقة (الشيوعيون) ١٩٦٩. سفارديم، المحاربون من أجل حرية إسرائيل، اليمنيون، ١٩٥١، Maki، سفارديم. ١٩٥٥ - ١٩٥٩ - ١٩٦١، Maki، ١٩٦٥ - ١٩٦٩، ماكي - راكافي (الشيوعيون الجدد) معولام - هزيه.

(أ) في ايلول ١٩٥٢، استقال كل من أغودات إسرائيل وبوعالي أغودات إسرائيل من الحكومة فانخفضت النسبة الدينية إلى ٢٥٪.

(ب) شكل مزراحي وهابوعيل العام ١٩٦٥ المغدال.

(ج) لم يحدث تغير في الحكومة في ١٩٥٨/١١ باستثناء انسحاب المغدال.

(د) ولم يحدث تغير في تشكيلة الحكومة في ٦/٧، ودخل جاحال ورافي للحكومة.

(٨) عبد العزيز محمود شادي، مرجع سابق، ص٣٦.

(٩) عبد العزيز محمود شادي، مرجع سابق، ص٣٧.

(١٠) ولمزيد من التفاصيل انظر:

Michael Breacher, The forveign policy system of Israel. New Haven: Yale University press, 1972.

(١١) علي الدين هلال، صراع القوى في إسرائيل وانتخابات العام ١٩٦٩، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠، نيسان ١٩٧٠، ص٦٠.

(١٢) عبد القادر ياسين، القرار السياسي إبان حكم مائير، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٣٧، ايلول ١٩٧٤، ص١٢١.

* غيرت اسمها إلى حداش.

** قوائم أقليات قريبة من المعراخ.

(١٣) هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١).

(١٤) د. على الدين هلال، مرجع سابق، ص١٠٩.

(١٥) المرجع نفسه، ص١٠٩.

(١٦) عبد العزيز محمود شادي، مرجع سابق، ص٤٦.

(١٧) المرجع نفسه، ص٤٨.

(١٨) السيد ياسين، التغيرات الاجتماعية داخل إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٥، يناير ١٩٧٤، ص٩٢.

* غير اسم قائمته إلى «التطوير والسلام».

حصل على عدد أصوات يكفي لمقعدين لكنه لم يكن هناك مرشحاً في المكان الثاني للقائمة.

** حزب أقليات قريب من المعراخ.

(١٩) عبد العزيز محمود شادي، مرجع سابق، ص٦٤.

(٢٠) المرجع السابق، ص٦٨.

* انضمت عضوة الكنيست شولاميت ألوني إلى المعراخ فور إجراء الانتخابات، وانفصلت عنها قبل أسابيع قليلة من إجراء الانتخابات للكنيست الحادية عشرة.

(٢١) رشاد عبد الله الشامي، القوى الدينية في إسرائيل بين تكنير الدولة ولعبة السياسة، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٨٦، يونية ١٩٩٤، ص١٠٤.

(٢٢) عبده الأسدي، ظاهرة الانشقاقات في الأحزاب الإسرائيلية، مرجع سابق، ص١٨١-١٨٢.

* قبل إقامة الحكومة انفصل عن المعراخ مابام وعضو الكنيست يوسي ساريد عند تأسيس كتلة يحاد، انفصل عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشة من المعراخ في شباط العام ١٩٨٨.

** انفصلت تسوميت من الكتلة في تشرين الثاني العام ١٩٨٧، حيث غيرت هذه اسمها إلى هتحييا.

(٢٣) سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادية عشرة ١٩٨٤، الأبعاد السياسية والاجتماعية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥)، ص١٠٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١٠٧.

* أقيمت ميرتس قبيل الانتخابات للكنيست الثالثة عشرة.

** عقب انفصال عضو الكنيست تشارلي بيطون عن الكتلة، غير اسمها إلى حداش.

(٢٥) عبد العزيز محمود شادي، مرجع سابق، ص٨٧.

(٢٦) د. مروان بشارة، تطور المعسكر الديني، ص٥٢.

(٢٧) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص٢١.